قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2000-2014

The impact of trade openness on employment in small and medium enterprises" SMEs"sector during the period 2000-2014

د/ محمد ترقو - أستاذ محاضر قسم ب، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف -الجزائر	m.tergou@univhb-chlef.dz
د/ جميلة بغداوي - أستاذة محاضرة قسم ب، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف -الجزائر	d.beghdaoui@univ-chlef.dz
أ/براهيم بوكرشاوي -استاذ مساعد مؤقت ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف -الجزائر	ip02.brahim1977@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) ومن أجل ذلك قمنا بتقدير دالة الطلب على العمل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري، حيث اعتمدنا على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشكيل متغيرات النموذج،دون إدماج متغيرة متوسط الأجر الحقيقي ودون التمييز بين العمل المؤهل والعمل غير المؤهل وذلك لعدم توفر معطيات متعلقة بهذين المتغيرين على مستوى الوزارة ، كما استخدمنا مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتمثيل الانفتاح التجاري،وقد سمح لنا تقدير النموذج بتفسير سلوك العمالة داخل هذا القطاع بعد الانفتاح التجاري، حيث وجدنا أن مؤشر الانفتاح التجاري له أثر إيجابي ومعنوي على مستوى التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العمالة، الاجر الحقيقي.

Abstract:

This study aims attempting to measure the impact of trade openness on employment in small and medium enterprises (SMEs) sector during the period (2000-2014) and for that we estimated the demand function on work of the small and medium enterprises (SMEs) in Algeria under the trade openness, where we relied on data from the Ministry of Small and Medium Enterprises (SMEs) to form our model variants, without the integration of average real wage variable and without distinguishing between qualified work and non qualified work because of the lack of data related to these two variables at the level of the Ministry of small and medium enterprises, We also used the total exports and imports index to GDP to represent trade openness, it has allowed us to estimate the model by interpreting labor behavior within this sector after the trade openness, where we found that the trade openness has a positive and significant effect on employment level in small and medium enterprises sector in Algeria.

Key words: trade opening, Labor, small and medium enterprises, Algeria, Experimental study.

JEL classification : F61, F62, J01.

Received: 06/01/2017
Revised: 20/01/2017
Accepted: 25/02/2017
Online publication date: 01/03/2017

مقدمة:

أدى الانفتاح الاقتصادي والدخول التدريجي للجزائر في اقتصاد السوق خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تشير الإحصائيات المتاحة، أن هذه الأخيرة تشكل أكبر نسبة في النسيج الاقتصادي، بحيث أنها تمثل النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات الناشطة في الجزائر وتساهم بما يعادل 41 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، هذا وتعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر أساسي في خلق مناصب الشغل، حيث أصبح البحث في ديناميكية سوق العمل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا ضروريا وحتميا لضمان التوازن الاقتصادي و الاجتماعي من خلال الحد من البطالة وعلى هذا الأساس فقد قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بتوجيه مزيدا من الاهتمام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثّل في اتخاذها لجملة من السياسات والإجراءات المشجّعة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولكن بالرغم من هذه الجهود فإن ما تشهده الجزائر حاليا من انفتاح كبير على العالم الخارجي من خلال عدّة مداخل- الاتفاقيات الإقليمية و الدولية (الشراكة الأورو متوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) بالإضافة إلى الإصلاحات التي تقوم بها في إطار مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة- قد يصعّب من مهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث والمحافظة على مناصب الشغل. وتأسيسا على ما سبق تتبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها في **السؤال الرئيسي** التالي:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

فرضية البحث: على ضوء ما سبق وضعنا الفرضية التالية للإجابة على إشكالية البحث وتتمثل في:

- يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري على نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

أهمية البحث:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الفريدة من نوعها بسبب ندرة الدراسات التي تناولت أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي وانعدامها تماما في الجزائر، حيث أن أغلب الدراسات السابقة كانت تتمحور حول تقييم أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي أو على تنافسية الاقتصاد بشكل عام. وعلى هذا الأساس فسوف توفر هذه الدراسة معلومات مهمة تساعد الجهات المعنية ومتخذي القرار في تقدير الآثار المترتبة على قراراتهم فيما يخص العلاقات التجارية الدولية، وما سوف ينعكس عنها على مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى تقدير وتفسير العلاقة بين الانفتاح التجاري والتشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للخروج بنتيجة محدّدة لتكون قاعدة أساس يهتدى بها، وذلك من خلال النموذج القياسي الذي سيتم تطبيقه على الاقتصاد الجزائري لبيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة (2000-2014).

منهج البحث: قمنا بمعالجة إشكالية البحث باعتماد المنهجية المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية، حيث مزجنا بين المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل فيما يتعلق بتحليل الجانب النظري من الدراسة خاصة فيما يتعلق باستعراض الدراسات النظرية التي فسّرت العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والعمالة وكذلك في تحليل تطور التجارة الخارجية وأيضا في إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الاستقرائي الكمي في التعامل مع البيانات وكان ذلك في الجانب التطبيقي من الدراسة من خلال قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة 2000-2014– حسب توفر البيانات-، والتي أخذت من قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسيتم تقسيم هذا البحث إلى أربع محاور كما يلي:

المحور الأول: الدراسات النظرية لتفسير العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والعمالة؛

المحور الثاني: تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر؛

المحور الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؛

المحور الرابع: التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا : الدراسات النظرية لتفسير العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والعمالة

من الناحية النظرية هناك دراسات قليلة أجابت على العلاقة السببية بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة ومن أبرزها:

1-1. الدراسات التابعة للبنك الدولي:

أ- **دراسة للبنك الدولي عام**1980:[1]

شملت هذه الدراسة 50 دولة نامية، وقد أثبتت الدراسة أن نسبة البطالة الانتقالية بعد تحرير التجارة انخفضت بنسب كبيرة في معظم الدول النامية التي شملتها الدراسة، إن هي عملت على تسهيل عملية التكيف مع سياسة الانفتاح التجاري، كما أكّدت الدراسة أن العمالة في القطاع الصناعي ترتفع مباشرة في السنة الأولى من تنفيذ برامج التكييف مع التحرير التجاري، وقد كشفت الدراسة أيضا أن السبب الرئيسي وراء صعوبة تطبيق برامج التكييف مع سياسة الانفتاح التجاري في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة هو عدم مرونة أسواق العمل.

ب- **دراسة للبنك الدولي عام 1995** [2]:

تعتبر من أشهر الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة،حاولت هذه الدراسة إثبات أن البلدان النامية التي اختارت الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وتبنت قوى السوق أدت إلى تحسين أداء أسواق أعمالها من حيث الأجور والطلب على العمالة، وقد استندت هذه الدراسة على العديد من التجارب الملموسة في بعض البلدان من آسيا وإفريقيا وأوروبا ، وقد أظهرت الحقائق الاقتصادية بوضوح الصلة القوية بين سياسة الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي ودور النمو الاقتصادي في رفع الأجور وتشجيع العمال على السعي إلى تحسين وظائف مدفوعة الأجر ومنتجة أكثر، وهو ما يؤدي إلى تغير في هيكل العمالة، هذه التغيرات تحدث تدريجيا مع زيادة تكلفة العمالة والتقدم التكنولوجي والتشجيع على اعتماد أساليب جديدة، وقد أكدت الدراسة أنه بفعل هذه التغيرات يتم انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى قطاعات الصناعة والخدمات والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

أما على مستوى ترقية العمالة وتأهيلها، خاصة عند المستويات التي يحدث فيها فائض في التجارة الخارجية.[3]فسترتفع نسبة التأهيل لدى العمال وذلك من خلال توجههم للعمل في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير، في حين أن نسبة اليد العاملة المؤهلة تنخفض في القطاعات الإنتاجية الموجهة للاستيراد، ويكمن السبب في ذلك إلى أن هذه الأخيرة لا تعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا، ومن ثم على يد عاملة مؤهلة عل عكس الصادرات.

1- **2. دراسة [4](2001) Feliciano, Zadia M:**

أجريت هذه الدراسة على عدد كبير من الدول المتقدمة، وقد خلصت إلى أن الدول التي تبنت سياسة الانفتاح التجاري انخفضت فيها معدلات البطالة كما ارتفعت فيها مستويات الأجور الحقيقية، وحسب هذه الدراسة يعزى السبب وراء ذلك إلى تمتع الدول المتقدمة بميزة التخصص القوي في الإنتاج على العكس من ذلك بالنسبة للدول النامية.

3-1. دراسة [5](2005) Hoekman, B and Winters, L.Alan

تعتبر هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والعمالة على الأقل في المدى الطويل، فمن المتوقع أن عملية تحرير التجارة سوف تؤدي إلى انكماش بعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى ولكن المشكلة تنبع من حقيقة أنه يمكن لعملية التوسع المضي قدما بمعدل أبطأ مقارنة مع عملية الانكماش.

ثانيا: تحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر

بما أن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية بدأ فعليا سنة 1994 بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، سنحاول اعتماد سنة 94 كسنة أساس في المقارنة بالنسبة لتحليل وضعية الميزان التجاري وكذا في تحليل كل من التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات والواردات.

1-2. تحليل وضعية الميزان التجاري:

عرف الميزان التجاري الجزائري عجزا في سنتي 94 و95 وهو تاريخ بداية تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للاستقرار الكلي والذي مدته سنتين والذي كان الهدف منه استعادة التوازن لميزان المدفوعات، حيث بلغ العجز سنة 94 قيمة 1025 مليون دولار أي بمعدل 89.05%، ليخفض هذا العجز في السنة الموالية 95 ليبلغ قيمة 299 مليون دولار أمريكي بمعدل تغطية 97.22%.

ويرجع سبب العجز إلى ارتفاع حصة الواردات من المواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي، نتيجة الانفتاح الاقتصادي وتخفيض الرسوم الجمركية، وهو ما دفع بوجود مؤسسات الاستيراد والتصدير التابعة للخواص إلى تكثيف العمليات في مجال الاستيراد بهدف تعظيم الأرباح وبالمقابل لا يوجد نشاط للتصدير، وهو ما أدى لتراجع الاستثمار مقارنة بالتجارة، إضافة إلى عامل آخر يتمثل في تراجع أسعار النفط الخام في السوق الدولي، حيث قدرت نسبة التراجع في عائدات النفط الجزائرية بنحو 17%. إلا أنه بعد سنة 1996 عرف الميزان التجاري تحسنا، حيث بلغ رصيده سنة 96 قيمة 4.277مليار دولار أمريكي، وفي سنة 2000 بلغ 10.374 مليار دولار، وفي سنة 2003 قيمة الرصيد بلغت 10.828 مليار دولار.ولقد استمر في الارتفاع طيلة الفترة 2003 – 2012 ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولي بالدرجة الأولى، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير، وكذا تطوير نظام الجمارك وتحديثه للتحكم أكثر في عمليات التجارة الخارجية، إذا ما استثنينا سنة 2009 التي عرفت تراجع كبير في رصيد الميزان التجاري والذي تراجع إلى 5.9 مليار دولار، وذلك بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري، ثم عاود التراجع باستمرار خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجع فائض الميزان التجاري من 21.5 مليار دولار سنة 2012 إلى 9.946 مليار دولار سنة 2013 بانخفاض قدره48.51 % ثم تراجع إلى 4.626 مليار دولار سنة 2014 بانخفاض قدره 53.48 % بمعدل تغطية 108%، وهذا راجع إلى التدهور الكبير في أسعار البترول على المستوى الدولي وتراجع حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات.

2-2. التوزيع السلعي للصادرات والواردات:

بما أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب عليها منتوج واحد في التصدير وهو النفط، بينما نجد في المقابل أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة وسلع التجهيز فإن دراسة اتجاه الصادرات والواردات يكون على النحو التالي:

أ. بالنسبة للصادرات:

بالنسبة للتوزيع السلعي للصادرات، نلاحظ سيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات على مجمل الصادرات فنسبته تتراوح ما بين 93.11% سنة 1996 إلى 96.71% سنة 2013 و 95.53 % سنة 2014، وهو ما يعني بأن الجزائر طيلة فترة تحرير التجارة الخارجية لم ترقى منتجاتها الصناعية على

اختلافها إلى مستوى التصدير، بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات لا تتعدى 4.46% سنة 2014.

وهو ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي وهو ما نعيشه حاليا، وهنا يثور التساؤل حول جدوى الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر، وما هو مصير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشروع في تطبيق مختلف اتفاقياتها الإلزامية؟

ب. بالنسبة للواردات:

بالنسبة للتوزيع السلعي للواردات، يتضح لنا أن هناك تطور مستمر في نسبة استيراد سلع التجهيز الصناعي والتي تراوحت ما بين 25.92% سنة 1994 ونسبة 33.18% سنة 1998 ونسبة 36.12% سنة 2003، لتعرف تراجعا طفيفا سنة 2014 بنسبة 32.4%، وهو ما يدل على وجود نمو مخزون رأس المال ويأتي ذلك نتيجة اعتماد الدولة لقانون جديد للاستثمار فتح الباب واسعا أمام القطاع الخاص.

ونجد في المرتبة الثانية السلع الغذائية، حيث أن نسبتها بلغت 28.65% سنة 1994، ثم نسبة 26.94 سنة 1998، لتصل إلى 19.97% سنة 2003، لتعرف تراجعا طفيفا سنة 2014 بنسبة 18.87% ونلاحظ من خلال النسب ومنذ سنة 1994 أن واردات السلع الغذائية في تناقص مستمر، وهو راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية وعودة الفلاحين إلى القرى والأرياف، إضافة إلى تطبيق الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحة (P.N.D.A) ومساهمة عامل المناخ الملائم لذلك، حيث سجل القطاع الفلاحي نموا سنة 2003 بنسبة 16.0%[6].

وفي المرتبة الثالثة نجد المواد نصف المصنعة والتي سجلت نسبة 22.88%سنة 1994 ثم بدأت في التناقص لتصل سنة 1998 إلى نسبة 18.31% وفي سنة 2002 نسبة 19.95% لتنتقل إلى 21.84 % سنة 2014، وهو يدل على النتائج السلبية التي ترتبت عن تحرير التجارة ودخول السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية وما صاحبه من غلق للمؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة غير القادرة على المنافسة، وهو ما تؤكده كذلك واردات المواد الخام والتي في الغالب تدخل في الصناعة حيث تراجعت نسبتها على النحو التالي: سنة 1994 تقدر بـ6.29% وبلغت سنة 1998 نسبة 5.94% وفي سنة 2002 نسبة 4.61%، وفي سنة 2013 نسبة 3.35% و3.23 %سنة 2014، بينما نجد في المرتبة الأخيرة كل من سلع التجهيز الفلاحي والطاقة والمحروقات فنسبها ضعيفة، ونحن في تقريرنا هذا نرجعها إلى وجود صناعة محلية تلبي احتياجات السوق الوطني من سلع التجهيز الفلاحي، كذلك هو الحال بالنسبة للطاقة والمحروقات.

الشكل رقم (1) : التركيب السلعي للواردات خلال سنة 2014

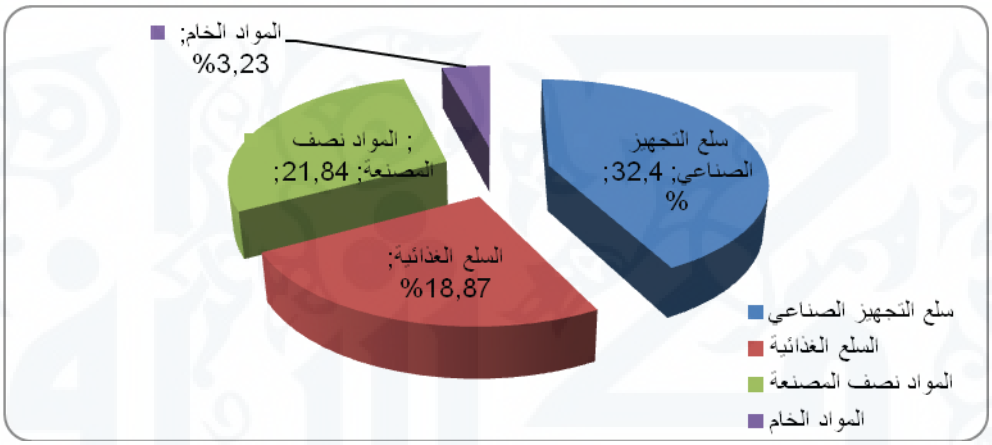

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2014.

2-3. التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات: للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح التجاري تمتد إلى أغلب بلدان العالم، وسيتم توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2013- 2014

المناطق الاقتصادية	الواردات (مليون دولار أمريكي)			الصادرات (مليون دولار أمريكي)		
	2013	2014	التطور%	2013	2014	التطور%
دول الاتحاد	28724	29494	2.68	41277	40520	1.83-

الأوروبي						
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	6965	8443	21.22	12210	10482	14.15-
الدول الأوروبية الأخرى	1213	886	26.96-	52	49	5.77-
دول أمريكا الجنوبية	3466	3796	9.52	3211	3005	6.42-
آسيا	10623	12576	18.38	4697	4851	3.28
أوقيانوسيا	-	26	-	-	-	-
الدول العربية	2414	1958	18.89-	1958	721	9.54-
الدول المغاربية	1029	711	18.89-	2639	3248	23.08
الدول الإفريقية	594	440	25.93-	91	80	12.09-
المجموع	55028	58330	6.00	64974	62956	3.11-

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

يتضح من خلال الجدول السابق أن معظم تجارتنا الخارجية لا تزال منحازة لشركائنا التقليديين، والواقع أن دول الاتحاد الأوروبي نالت النصيب الأكبر بـ 50.56 % من وارداتنا و 64.36% من صادراتنا.

أ. بالنسبة للصادرات: وفقا للجدول رقم (1)، حيث نجد الصادرات الجزائرية تتوزع على مختلف المناطق الجغرافية عبر العالم على النحو التالي:

- **دول الاتحاد الأوربي:**

وتمثل الشريك التجاري الأول للجزائر، وهي تحتل المرتبة الأولى بنسبة (64.36% سنة 2014)، وبالمقارنة مع سنة 2013 انخفضت الصادرات الجزائر إلى هذه البلدان بـ 757 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 1.83%، ونجد في مقدمة هذه الدول[7]:

- إسبانيا بنسبة 15%.- إيطاليا بنسبة 13.29%. – فرنسا بنسبة 10.71%.

وهو راجع إلى التقارب الجغرافي بين ضفتي المتوسط وإلى العلاقات الاقتصادية والتاريخية بين الجزائر والمجموعة الأوربية.

- **دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E):**

تأتي في المرتبة الثانية حيث نجد أن نسبة صادرات الجزائر نحوها بلغت (16.65% سنة 2014)، مسجلة انخفاض بنسبة 14%، حيث تراجعت قيمتها من 12.21 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 10.48 مليار دولار أمريكي سنة 2014، كما نلاحظ أن صادرات الجزائر مع هذه المنطقة تتركز مع الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7,45% ثم تليها تركيا بنسبة 4.61%[8].

- **المناطق الأخرى:** إن مبادلات الجزائر مع المناطق الأخرى من العالم لا تزال تتسم بنسب منخفضة كما سيظهر فيما يلي:

- **البلدان الأوربية الأخرى:** نلاحظ من خلال الجدول تراجع الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول من 52 مليون دولار أمريكي سنة 2013 إلى 49 مليون دولار أمريكي سنة 2014، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ5.77% .

- **بلدان آسيا:** نلاحظ أن صادرات الجزائر نحو هذه الدول عرفت ارتفاعا طفيفا حيث انتقلت من 4.69مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 4.85 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة ارتفاع تقدر بـ3.28% .

- **أمريكا الجنوبية:** عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول تراجعا طفيفا من 3.21 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 3 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة انخفاض قدرت بـ 6.42% .

- **بلدان المغرب العربي:** نلاحظ تحسن ملحوظ في الصادرات الجزائرية نحو دول المغرب العربي، حيث انتقلت من 2.64 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 3.25 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة نمو قدرت بـ 23.08%، ومع ذلك فهي لم ترق إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى وجود اتفاقية لإقامة تكتل اقتصادي مغاربي(U.M.A).

- **البلدان العربية:** عرفت الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية تدهورا كبيرا خلال هذه الفترة من 1.95مليار دولار سنة 2013 إلى 0.72 مليار دولار سنة 2014، وهو ما يمثل أقل من نصف الصادرات المسجلة سنة 2013 نحو هذه الدول، بنسبة انخفاض 63.07%، رغم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى AFTA إلا أن التجارة البينية العربية تبقى ضعيفة ودون المستوى.

- **باقي دول العالم:** وتبقى باقي الأقاليم وإفريقيا لا تستقبل الصادرات الجزائرية إلا بنسب ضعيفة جدا.

والشكل الموالي يوضح تطور الصادرات الجزائرية نحو مناطق العالم خلال الفترة 2013- 2014.

الشكل رقم (02):تطور الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2013-2014

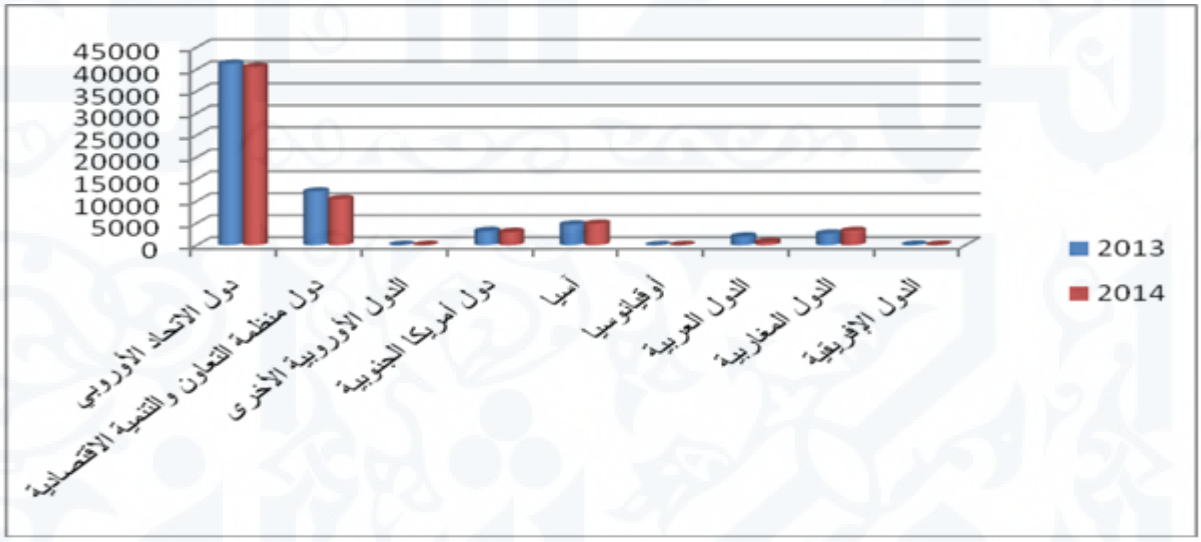

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1)

ب. بالنسبة للواردات:

وفقا للجدول رقم (1) نجد أن الواردات الجزائرية تخطوا نفس خطوات الصادرات، حيث تتوزع جغرافيا على النحو التالي:

- **دول الاتحاد الأوربي:**

وهي الشريك التجاري رقم واحد بالنسبة للواردات بنسبة (50.56% سنة 2014) مسجلة ارتفاع بنسبة 2.68%مقارنة بسنة 2013، حيث انتقلت من 28.72 مليار دولار خلال هذه السنة إلى 29.49 مليار دولار أمريكي سنة 2014 موزعة على النحو التالي[9]:

– فرنسا بنسبة 10.87%. – إيطاليا بنسبة 08.54%.
– إسبانيا بنسبة 08.54% - ألمانيا 6.47 %.

- **دول آسيا:**

وتأتي مجموعة الدول الآسيوية في المرتبة الثانية كمورد للجزائر، حيث بلغت قيمة الواردات منها (سنة 2013 مبلغ 10.62 مليار دولار)، وارتفعت إلى 12.57 مليار دولار سنة 2014، ونجد على رأس هذه الدول الصين[10] بمبلغ 8.197 مليار دولار، حيث تعتبر الصين ممون للجزائر خاصة في مجال السلع الإلكترونية والألبسة والأحذية وبعض التجهيزات الصناعية.

- **دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E):**

تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثالثة كممون للجزائر، وقد عرفت واردات الجزائر من هذه الدول تحسنا ملحوظا حيث ارتفعت من 6.96 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 8.44 مليار دولار أمريكي سنة 2014 مسجلة ارتفاعا بنسبة 21.22% ، كما نلاحظ أن واردات الجزائر من هذه المنطقة تأتي من الو.م.أ وتركيا بنسبة 4.9% و 3.64 % على التوالي.

باقي دول العالم:

- **باقي الدول الأوربية**: عرفت واردات الجزائر من هذه الدول تدهورا كبيرا بنسبة 26.96 %، حيث انتقلت من 1.21مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 0.88 مليار دولار سنة 2014.

- **دول أمريكا اللاتينية**: عرفت واردات الجزائر من هذه الدول تحسنا طفيفا حيث انتقلت من 3.46 مليار دولار سنة 2013 إلى 3.79 مليار دولار سنة 2014.

- **الدول المغاربية**: لا تزال واردات الجزائر من الدول المغاربية تعرف تراجعا مستمرا حيث انتقلت من 1.03 مليار دولار سنة 2013 إلى 0.71 مليار دولار سنة 2014، مسجلة نسبة انخفاض بـ18.89% وهذا راجع إلى تشابه البنية الإنتاجية في هذه الدول.

- **الدول العربية**: عرفت هي الأخرى تراجعا ملحوظا بنسبة 18.89% حيث انتقلت من 2.41 مليار دولار سنة 2013 إلى 1.96 مليار دولار سنة 2014. وللتوضيح أكثر نورد الشكلين التاليين:

الشكل رقم(03): تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2013-2014

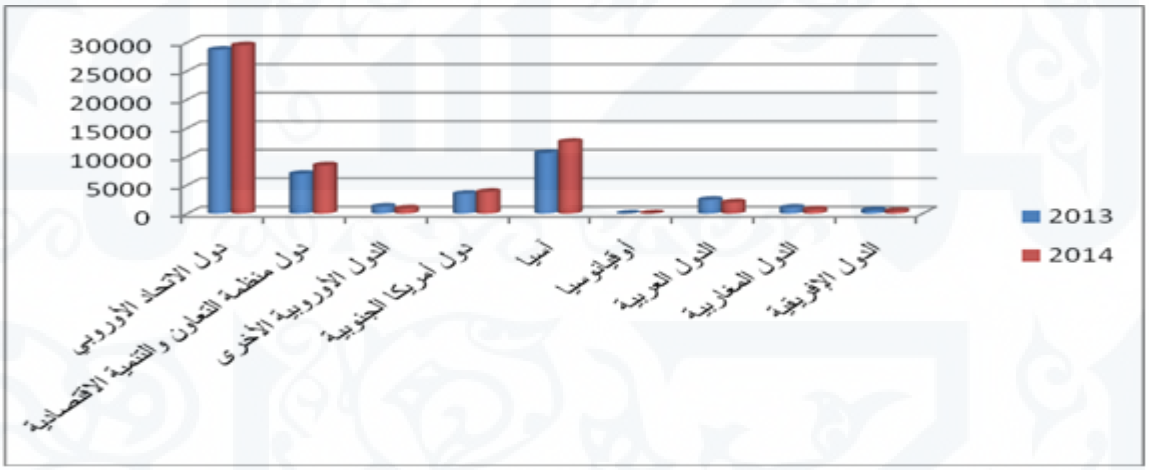

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم(1)

من خلال البيانات الإحصائية السابقة والأشكال البيانية المجسدة لها يتضح لنا أن الجزائر تابعة شبه كليا للاتحاد الأوربي سواء في مجال الصادرات أو الواردات، وربما يرجع السبب في ذلك إلى العلاقات التاريخية الموجودة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، وكذا لقرب المسافة، حيث تعتبر مصاريف النقل محدد رئيسي لاتجاه المبادلات التجارية الدولية، وكذلك في نظرنا لعامل آخر وهو التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، والذي تم فعلا ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر

لقد برزت في الجزائر ملامح الاهتمام الجدي بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994-1998، لما لهذا البرنامج من آثار سلبية على مستوى التشغيل ولكون هذه الآثار تمس بالخصوص الفئة الشابة والمشكلة لغالبية الطالبين للعمل والداخلين الجدد لسوق العمل، الأمر الذي دفع إلى استحداث برامج خاصة لتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 1990-1995، ثم برنامجا خاصا في إطار " المؤسسات المصغرة" أو "الميكرو- مؤسسة" بدءا من العام 1995 عن طريق تقديم العديد من التحفيزات (الدعم المالي، الإعفاء من الضرائب،...الخ).

إن مختلف أشكال الدعم و الامتيازات التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء هذه المؤسسات، في محاولة لفتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات والتي بدورها تمكن من المساهمة في التوظيف من جهة وتحقيق مداخيل من جهة أخرى.

تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر في خلق مناصب الشغل خاصة في ظل التزايد المستمر في عددها من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (2): تطور مناصب الشغل المصرح بها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) حسب الفئات.

	مؤسسات خاصة		مؤسسات عمومية	الصناعات التقليدية	المجموع	معدل النمو
	أجراء	أرباب عمل				
2000	/	/	/	/	634375	/
2001	/	/	/	/	737062	16.18
2002	/	/	/	/	731082	-0.81
2003	/	/	/	/	912949	24.87
2004	592758	/	71826	173920	1063953	16.54
2005	642987	245842	76283	192744	1157856	8.82
2006	708136	269806	61661	213044	1252647	7.72
2007	771037	293946	57146	233270	1355399	7.94
2008	841060	392013	52786	254350	1540209	14.59
2009	908046	586903	51635	/	1546584	0.41
2010	958515	618515	48656	/	1625686	5.11
2011	1017374	658737	48086	/	1724197	6.06
2012	1089467	711275	47375	/	1848117	7.19
2013	1176377	777259	48256	/	2001892	8.32
2014	1214481	820738	47085		2082304	-

المصدر : نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعداد مختلفة+

حسابات شخصية.

ملاحظة: بالنسبة لسنة 2014 المعطيات تخص السداسي الأول فقط.

والملاحظ من الجدول أعلاه أن عدد مناصب الشغل التي تتيحها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف نموا مستمرا طيلة الفترة 2000-2014، وإن كان بمعدلات نمو متذبذبة، حيث انتقل من 634375 منصب سنة 2000 إلى 2082304 منصب في نهاية السداسي الأول من سنة 2014 بمعدل زيادة يقدر بـــ228.24%، وتجدر الإشارة بأن الفاعل الأكبر في هذه الزيادة هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، كما نلاحظ أيضا أن معدل نمو عدد المناصب التي يوفرها هذا القطاع عرف قفزة نوعية في سنتي 2003 و2008 حيث سجل على التوالي: 24.87% و14.59% كنسبة زيادة، ونحن في تقريرنا هذا نرجع ذلك إلى ضم الصناعة التقليدية لهذا القطاع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في بداية السداسي الأول من سنة 2002 وكذلك إدماج أصحاب المهن الحرة في نهاية السداسي الثاني من سنة 2008.

رابعا: التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

4-1. النموذج القياسي والتعريف بمتغيراته

تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد لتقدير وتقييم أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر كما يلي:

$$L_nLP_t = \theta_0 + \theta_1 L_nVA_t + \theta_2 L_nTO_t + \theta_3 L_nCT_t + \theta_4 L_nK_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

: الحد الثابت.

: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

: الخطأ العشوائي.

وتتمثل المتغيرات المأخوذة فيما يلي:

أ- المتغير التابع:

: متغيرة العمل ويقصد بها العدد الإجمالي للعمال على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- المتغيرات المستقلة:

-القيمة المضافة ( ): يعرف الاقتصاديين المحدثين أمثال ميلتون فريدمان القيمة المضافة بأنها مساهمة عناصر الإنتاج في زيادة قيمة منتج معين، وهي تمثل في النموذج إجمالي القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقاس هذا المتغير كقيمة بالمليون دولار.

-درجة الانفتاح التجاري( ): وتعرف على أنها تحرير النشاط التجاري من القيود والحواجز الاقتصادية، وفي هذه الدراسة سيتم أخذ قيم الصادرات والواردات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع كمؤشر يدل على الانفتاح التجاري[xi] .

-إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت( ): يعرف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً من تكاليف أصول جديدة أو مستعملة، ويقاس هذا المتغير كقيمة بالمليون دولار[xii].

-مستوى التغير التكنولوجي ( ): مؤشر للتحول التكنولوجي وهو يمثل في حالة الجزائر قيمة الأجهزة والمعدات الصناعية المستوردة سنويا والموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المأخوذة للدراسة، ويقاس هذا المتغير كقيمة بالمليون دولار، وهذا وفق ما هو مستعمل من قبل العديد من الدراسات التطبيقية مثل (PARCHIK 2003). (ROBBINS 1996).

تم التحقق من إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي فولار المطور ADF والذي أثبت أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى.

2-4. تقدير العلاقة *الانحدارية* واختبار ملاءة النموذج :

من خلال هذا المطلب سنحاول تقدير العلاقة الانحدارية بين العالة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات المستقلة المتمثلة في: (القيمة المضافة، درجة الانفتاح التجاري، مخزون رأس المال الثابت، مستوى التغير التكنولوجي) لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم اختبار ملاءة النموذج من خلال اختبار تجانس التباين واختبار طبيعة البواقي.

أ.تقدير العلاقة الانحدارية

بعد إجراء عملية التقدير حصلنا على النتائج التالية[xiii]:

$$LNLP = 0.0903 + 0.1846\ LNVA + 0.4047\ LNTO + 0.2229\ LNK - 0.2495 LNCT + 0.5038\ LNLP_{t-2}$$

$$(3.5036)** \quad (0.9668) \quad (4.2196)** \quad (-0.5715) \quad (-2.4802)** \quad (1.2179)$$

من خلال النموذج المقدر يتبين أن:

- الثابت C معنوي إحصائيا عند 5%؛

- وجود تأثير طردي غير معنوي إحصائيا للقيمة المضافة على مستوى العالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي للجزائر، حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات فردية ذات طابع عائلي (أكثر من 90%) تسعى إلى ضمان وجودها وبقائها ولا تطمح إلى التوسع والنمو.

- وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا لدرجة الانفتاح التجاري على مستوى العالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بـــ 1% يتغير مستوى العالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ0.40 % في نفس الاتجاه. وهذا مقبول اقتصاديا ويتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواق لمنتجات هذا القطاع، وفي تقريرنا هذا نرجع ذلك إلى المساعدات المالية المعتبرة التي خصصت من طرف الاتحاد الأوروبي لإعادة تأهيل وتطوير هذا القطاع في إطار برنامج ميدا (نحو 57 مليون أورو).

- وجود تأثير طردي غير معنوي إحصائيا لمخزون رأس المال المادي على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا مقبول اقتصاديا ويمكن تفسيره بتعثّر المشاريع الاستثمارية الممولة عن طريق أجهزة دعم التشغيل (ANSEJ, CNAC, ANDI, ANGEM) عند مرحلة التنفيذ.

- وجود تأثير عكسي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% لمستوى التغير التكنولوجي على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه كلما تغيرت قيمة الأجهزة والعتاد المستورد الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ 1% تغير مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ0.24 % في الاتجاه المعاكس. وهذا مقبول اقتصاديا، حيث أن تحرير التبادلات التجارية يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تحديث عتادها الكثيف بالتكنولوجيا والذي لا يستدعي يد عاملة كثيفة، مما يجبرها على الاستغناء عن جزء من عمالتها وخاصة العمالة غير المؤهلة.

ب. اختبار ملاءة النموذج[xiv]: يتم التأكد من ملاءة النموذج من خلال عدّة اختبارات أهمّها:

$$F = 3.77\ (0.0684) \quad R^2 = 0.7586$$

$$\overline{R^2} = 0.5574 \qquad DW = 1.8746$$

$$JB = 1.2263(0.5416)*$$

$$BG = 2.4968(2.2870)*$$

$$LB = 8.7407(0.557)*$$

$$ARCH = 4.1668(0.1245)$$

- المتغيرات المستقلة تؤثر في مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 75.86%وهي درجة تأثير كبيرة، أما القيمة الباقية 24.14%فتعود إلى عوامل أخرى خارج النموذج، ولعل أهمها متغيرة الأجور ومتغيرة نوعية العمالة (مؤهلة وغير مؤهلة) والتي لم ندرجها في النموذج رغم أهميتها التفسيرية لعدم توفر معطيات حولها على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- جميع معلمات النموذج ذات معنوية إحصائية ماعدا (معامل القيمة المضافة)، و (معامل مخزون رأس المال الثابت)؛

- من خلال اختبار فيشر تتضح المعنوية الكلية لمعلمات النموذج نظرا لأن احتمالها يساوي (0.068) وهو أصغر من مستوى معنوية (10%)؛

- إحصائية دربين- واتسون تثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نظرا لوقوع قيمته الإحصائية ( ) في مجال استقلالية الأخطاء (1

- البواقي عبارة عن تشويش أبيض لأن احتمال إحصائية Ljung-Box يساوي 0.557 وهو أكبر من مستويات المعنوية الثلاث 1%، 5%، 10% وهذا مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر.

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن احتمال إحصائية Jarque-Bera يساوي 0.54 وهو أكبر من مستويات المعنوية الثلاث1%، 5%، 10%، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر.

- اختبار Breusch-Godfrey يثبت عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من الدرجة K لأن احتمال الإحصائية B.G يساوي 0.2870 وهو أكبر من مستويات المعنوية الثلاث 1%، 5%، 10%، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر.

- تباين البواقي متجانس لأن احتمال إحصائية ARCH يقدر بـ 0.1245 وهو أكبر من مستويات المعنوية الثلاث 1% 5%، 10%، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر.

بناءا على ما سبق نقول أنّ النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا.

النتائج والتوصيات:

أولا: نتائج الدراسة:

كان الهدف من هذه الورقة البحثية هو محاولة تقدير أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل اقتصادي قياسي لهذه العلاقة، حيث أننا توصلنا إلى بعض النتائج التي كانت عبارة عن استخلاصات تصبّ في صلب الإشكال المطروح نوجزها فيما يلي:

- من خلال تحليل تطور المبادلات التجارية يتضح لنا أن الجزائر تابعة شبه كليا للاتحاد الأوربي سواء في مجال الصادرات أو الواردات، وربما يرجع السبب في ذلك إلى التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، والذي تم فعلا ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.
- يتضح من خلال تطور التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هذا الأخير عرف نموا مستمرا خلال فترة الانفتاح، وتجدر الإشارة بأن المساهم الأكبر في هذا النمو هو القطاع الخاص.
- هناك علاقة تأثير طردية بين الانفتاح التجاري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستوى عمالة هذا القطاع، وهذا ربما يعود إلى المساعدات المالية المعتبرة التي خصصت من طرف الاتحاد الأوروبي لتأهيل هذا القطاع في إطار اتفاقية الشراكة الأور ومتوسطية.

- وجود تأثير عكسي معنوي إحصائيا لمستوى التغير التكنولوجي على مستوى التشغيل بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن تحرير التبادلات التجارية يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تحديث عتادها الكثيف بالتكنولوجيا والذي لا يستدعي يد عاملة كثيفة، مما يجبرها على الاستغناء عن جزء من عمالتها وخاصة العمالة غير المؤهلة.

ثانيا: التوصيات

- دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحالفات مع الشركات التنافسية قصد تحقيق قيمة مضافة لأنشطتها وتحقيق المزيد من التعلم المتبادل بين الطرفين إلى أقصى درجة والاستفادة من الخبرات الدولية.
- تحديد المجالات التي يستطيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التميّز فيها وتدعيمها بكل الوسائل التي تجعلها أكثر تنافسية في السوق العالمي.
- مراقبة المنتجات الصناعية المستوردة من طرف الجزائر من حيث سياساتها الإغراقية وعلى وجه الخصوص الواردات التي لها مثيل محلي مثل بعض الصناعات الكهربائية والصناعات الكيمياوية والتنبه للتوقيت المناسب لتحرير تلك الواردات ومراجعة الرسوم الجمركية بصفة مستمرة.

الملاحق :

الملحق رقم (01): تقدير العلاقة الانحدارية للنموذج

Dependent Variable: D(LNLP)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 22:49
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments
Convergence achieved after 12 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNVA)	0.184691	0.191026	0.966835	0.3710
D(LNTO_A)	0.404747	0.095919	4.219690	0.0056
D(LNCT)	-0.249565	0.100619	-2.480287	0.0478
D(LNK_A)	-0.051459	0.090027	-0.571589	0.5884
C	0.090396	0.025800	3.503675	0.0128
AR(2)	0.503820	0.413662	1.217950	0.2690

R-squared	0.758632	Mean dependent var	0.087225
Adjusted R-squared	0.557491	S.D. dependent var	0.057291
S.E. of regression	0.038111	Akaike info criterion	-3.389800
Sum squared resid	0.008714	Schwarz criterion	-3.147347
Log likelihood	26.33880	Hannan-Quinn criter.	-3.479565
F-statistic	3.771655	Durbin-Watson stat	1.874607
Prob(F-statistic)	0.068476		
Inverted AR Roots	.71	-.71	

الملحق رقم (02): اختبار ملاءة النموذج

Correlogram of Residuals

Date: 09/20/16 Time: 22:50
Sample: 2003 2014
Included observations: 12
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.020	0.020	0.0062	
		2	0.234	0.233	0.9228	0.337
		3	-0.104	-0.119	1.1246	0.570
		4	-0.176	-0.240	1.7731	0.621
		5	-0.300	-0.269	3.9270	0.416
		6	-0.223	-0.165	5.3172	0.378
		7	0.065	0.193	5.4604	0.486
		8	-0.162	-0.172	6.5605	0.476
		9	0.183	-0.028	8.4397	0.392
		10	0.004	-0.068	8.4410	0.490
		11	-0.042	-0.225	8.7407	0.557

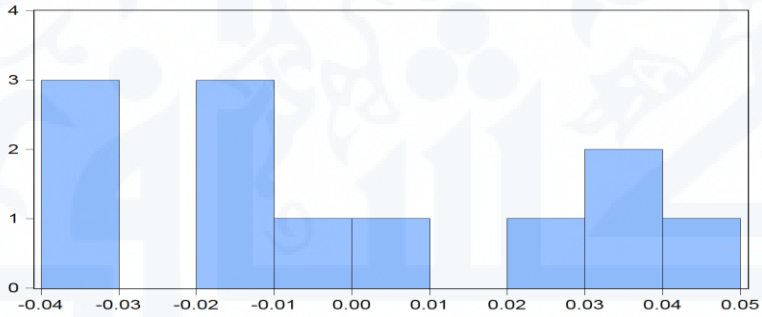

Series: Residuals	
Sample 2003 2014	
Observations 12	
Mean	1.46e-07
Median	-0.007536
Maximum	0.042457
Minimum	-0.031171
Std. Dev.	0.028146
Skewness	0.408093
Kurtosis	1.663408
Jarque-Bera	1.226318
Probability	0.541637

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.525481	Prob. F(2,4)	0.6272
Obs*R-squared	2.496858	Prob. Chi-Square(2)	0.2870

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.500214	Prob. F(2,7)	0.1516
Obs*R-squared	4.166875	Prob. Chi-Square(2)	0.1245

الهوامش والإحالات:

[1]Workers In An Integrating World Development Report 1995.

Review, policy [2] World Bank (1980) Education Sector Washington: World Bank.

[3]Cardebat Jean Marie, Ouverture commerciale ET le Marché de Travail, centre Thucydide, 2001, p03.

[4]Feliciano, Zadia M(2001), Workers and Trade liberalization : The Impact of Trade Reforms in Mexico Wages and Employment, Industrial and Labor on Relations Review, Vol 55, N0 .1 ,PP 95-115.

[5]Hoekman, B and Winters L. Alan, 2005, Trade and Findings, DESA Facts and Research Employment: Stylized Working, p7.

[6] Perspectives Economiques en Algérie, OCDE, 2004.

[7] Missions Economique : Principaux indicateurs économiques et financiers de l'Algérie, Ambassade de .2015France en Algérie, juin

[8]Missions Economiques : op.cit.

[9]Missions Economiques : op.cit.

[10] Missions Economiques : op.cit.

[xi] آلاء فؤاد الدويك، أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في قطاع الصناعات التحويلية الأردني، رسالة ماجستير في اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، أيار 2015، ص36.

[xii] محمد مازن الأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين الفترة (1996-2012)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية بغزة، 2014، ص121.

[xiii] - أنظرالملحق رقم (01)

**مستوى معنوية 5%

***مستوى معنوية 1%

[xiv]أنظر الملحق رقم (02).

* القيم بين قوسين تعبر عن قيم الاحتمالات.